Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 232-241
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.13

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of digital transformation in enhancing the efficiency of the public budget and its implications for the competitiveness of Iraqi exports: An analytical study

Hassan Zidane Khalaf*, Ibrahim Abdullah Jassim
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Digital Transformation, Public Budget, Export Commodity Concentration.

Article history:

Received	15 Nov. 2025
Received in revised form	22 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hassan Zidane Khalaf
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This research aims to examine the role of digital transformation in improving the efficiency of the public budget (the net public budget) and its impact on enhancing the competitiveness of exports in Iraq. The importance of the study arises from the accelerating pace of digital transformation worldwide, which has prompted governments—including Iraq—to adopt digital financial systems that contribute to strengthening transparency, accountability, and improving the management of public resources. The research employed a theoretical and analytical approach to measure the relationship between public budget efficiency and export competitiveness. The results revealed a clear correlation between the two variables, as export competitiveness tends to improve during periods in which the net public budget improves, and decline when public finance conditions deteriorate. The study recommends adopting fiscal policies oriented toward productive efficiency by restructuring public expenditure priorities in ways that support sectors capable of enhancing exports.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 232-241
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.13

دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الموازنة العامة وانعكاساتها في القدرة التنافسية للصادرات العراقية: دراسة تحليلية

حسن زيدان خلف **ابراهيم عبدالله جاسم**
كلية الاداة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الموازنة العامة (صافي الموازنة العامة) وانعكاسه على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات في العراق، تبرز أهمية البحث من تسارع التحول الرقمي عالميًا، مما دفع الحكومات، ومنها العراق، إلى تبني أنظمة مالية رقمية تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين إدارة الموارد العامة، اعتمد البحث المنهج النظري والتحليلي لقياس العلاقة بين كفاءة الموازنة العامة والقدرة التنافسية للصادرات، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية واضحة بين المتغيرين، إذ تسجّل القدرة التنافسية تحسناً في الفترات التي يتحسن فيها صافي الموازنة، وتتراجع عندما تتدهور أوضاع المالية العامة، يوصي البحث تبني سياسات مالية موجهة نحو الكفاءة الإنتاجية عبر إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام بما يدعم القطاعات القادرة على تعزيز الصادرات.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الموازنة العامة، التركز السلعي للصادرات.

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولًا متسارعًا نحو الاقتصاد الرقمي، وهو ما يمثل أحد أبرز ملامح المرحلة الراهنة من التطور التكنولوجي العالمي. فقد أصبحت التحولات الرقمية من أهم محركات التنمية الاقتصادية والإصلاح المالي والإداري في الدول المتقدمة، كما بدأت العديد من الدول النامية، ومنها العراق، باتخاذ خطوات متزايدة نحو إدماج التقنيات الرقمية في منظوماتها المالية والإدارية، ويُعدّ هذا التوجه أحد الركائز الأساسية لتحقيق كفاءة الموازنة العامة واستدامة الإدارة المالية، من خلال تسريع عملية إعداد الموازنة وتنفيذها ومتابعتها، وتحسين جودة الإنفاق العام وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية، لقد بات التحول الرقمي في إدارة المال العام يمثل عنصرًا حاسمًا في تعزيز الأداء الحكومي، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الريعية المعتمدة على قطاع واحد مثل قطاع النفط، وفي هذا السياق، يبرز قطاع الصادرات بوصفه أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، إذ تُسهم زيادة القدرة التنافسية للصادرات في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة التفاعلية بين التحول الرقمي وكفاءة الموازنة العامة من جهة، والقدرة التنافسية للصادرات من جهة أخرى، كما تأتي أهمية هذا البحث في ظل ما يعانيه العراق من ضعف في كفاءة الموازنة العامة نتيجة محدودية تطبيق الأنظمة الرقمية، وضعف التنسيق بين المؤسسات المالية والإدارية، مما يؤدي إلى هدر في الموارد العامة وتراجع كفاءة الإنفاق، ويُتوقع أن يسهم تبنّي التحول الرقمي في تحسين كفاءة إعداد الموازنة وتنفيذها، وتعزيز الشفافية، والحد من الفساد المالي والإداري، وبما ينعكس إيجابًا على أداء الاقتصاد الكلي وزيادة تنافسية الصادرات العراقية في الأسواق العالمية.

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في ضعف كفاءة الموازنة العامة في العراق وما يرافقها من قصور في استغلال الموارد العامة بالشكل الأمثل، مما انعكس سلبًا على القدرة التنافسية للصادرات العراقية. ويُثار السؤال الرئيس:

- إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي في رفع كفاءة الموازنة العامة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات العراقية؟

ثانيًا. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن التحول الرقمي يسهم إيجابيًا في تحسين كفاءة الموازنة العامة، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات العراقية.

ثالثًا. أهداف البحث:

1. توضيح العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الموازنة العامة.
2. تحليل أثر كفاءة الموازنة العامة على القدرة التنافسية للصادرات العراقية.
3. اقتراح آليات لتعزيز التحول الرقمي المالي بما يرفع من كفاءة الموازنة العامة ويقوّي أداء الصادرات.

رابعاً. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في كونه يربط بين ثلاثة محاور حيوية في الاقتصاد العراقي: التحول الرقمي، كفاءة المالية العامة، والقدرة التنافسية للصادرات، مما يسهم في رسم سياسات مالية رقمية أكثر فاعلية تدعم التنويع الاقتصادي وتحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

خامساً. حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: (2004-2023).
2. الحدود المكانية: العراق.

سادساً. منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري لتوصيف المفاهيم والعلاقات بين المتغيرات.

سابعاً. هيكلية البحث: من أجل التوصل إلى هدف البحث واثبات فرضيته تم تقسيم البحث على خمس فقرات وكالآتي:

1. **التحول الرقمي في المالية العامة:** إن الانتقال إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة، أو تنفيذ الخدمات الرقمية أو نقل أعباء العمل إلى أبنية الحوسبة السحابية، ليست عملية بسيطة على الإطلاق فعالياً ما تتضمن التحويلات الرقمية إعادة التدريب واعادة التنظيم وإنشاء وظائف جديدة داخل المؤسسات الحكومية، حيث يشير مفهوم التحول الرقمي إلى العملية التي يتم فيها تحويل الكتب والمخطوطات، والجرائد والمواد السمعية والمواد البصرية إلى شكل ملفات رقمية يمكن التعامل معها من خلال تكنولوجيا الحاسبات عن طريق استخدام الماسحات الضوئية، أو أي معدات و أجهزة أخرى (سيرين وابتهال، 2023: 3).

   وتكمن أهمية التحول الرقمي في المالية العامة في تعزيز كفاءة العمليات الحكومية وتقليل التكاليف، وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتحسين عملية اتخاذ القرار من خلال الاستفادة من البيانات. كما إنه يعزز الشفافية والمتابعة والمحاسبة، ويتيح تقديم خدمات مبتكرة وواسعة الانتشار.
2. **كفاءة الموازنة العامة:** تعرف الموازنة العامة بانها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها لمدة غالبا ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف (الاجتماعية والاقتصادية) التي تسعى اليها الحكومة، وبناء على هذا التعريف فأن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح النفقات

والايرادات العامة للدولة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها (الجنابي، 2007: 102).

أما كفاءة الموازنة العامة يمكن القول بإنها قدرة الموازنة العامة على تحقيق أهداف سواء أكان في مرحلة اعتمادها أم تنفيذها، بحيث تمثل أداة منهجية للتخطيط والرقابة على مستوى الالتزام بالإيرادات والنفقات المقدرة ولكي يتم وصف الموازنة العامة بالكفاءة والواقعية والوضوح وسلامة استخدام الأموال، وحتى يتم الرقابة عليها بفعالية فإنها. تخضع لجملة من القواعد التنظيمية والتي بالمحصلة ستساعد الدولة في تحديد مركزها المالي من ناحية، وستساعد من ناحية أخرى السلطة التشريعية أيضا في تسهيل مهمة وإقرار الموازنة العامة والرقابة عليها، على سبيل المثال تضمين جميع الإيرادات والنفقات في موازنة واحدة حسب شروط اعداد الموازنة القانونية للتمكن من معرفة الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، وأيضا عمل إجراء شامل لتقدير الإيرادات والنفقات دون اجراء أي تقاص بين البنود بحيث لا يتم طرح النفقات من الإيرادات لإظهار الصافي منها (زملط، 2022: 6)

3. **مفهوم التركز السلعي للصادرات:** ويسمى أيضاً مؤشر هير فندال-هيرشمان يقيس هذا المؤشر مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين (0) و(1)، إذ تشير القيم الدنيا للمؤشر (القريبة من الصفر) إلى درجات تركز أقل والتي تشير إلى حالة الدول ذات التنوع الكبير في الصادرات، بينما تشير القيم الأعلى للمؤشر (القريبة من الواحد) إلى درجات تركز أكبر والتي تشير إلى الدول التي تتركز صادراتها في عدد محدود من السلع، ويحتسب المؤشر وفق الصيغة الآتية (احمد، 2022: 73)

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{xij}{x\,j}\right)^2 - \sqrt{1/n}}}{1-\sqrt{1/n}}$$

$H_{i:}$ مؤشر التركز السلعي للصادرات

x_{ij}: صادرات الدولة (j) من السلعة (i)

$X_{j:}$ الصادرات الكلية للدولة(j).

N: عدد السلع الاجمالية

ولا شك أن وصول مؤشر التركز السلعي للصادرات إلى حد المغالاة مثال الدول النفطية التي تعتمد على سلعة أساسية واحدة في التصدير يعد دليلاً حاسماً على وجود التبعية التجارية، ويكون أثر التبعية التجارية خطيراً إذا كانت السلعة أو السلعتين التي تتخصص هذه الدول في انتاجها وتصديرها من النوع الذي يواجه تقلبات حادة في أسعارها ومن ثم في مقدرتها الاستيرادية والذي يعني في النهاية العجز عن تخطيط وتنفيذ برنامج التنمية (الإقداحي، 2009: 53).

4. **العلاقة النظرية بين كفاءة الموازنة العامة والقدرة التنافسية للصادرات:** تُظهر الدراسات أن العلاقة بين كفاءة الموازنة العامة والقدرة التنافسية للصادرات علاقة طردية غير مباشرة، تتوسطها البيئة الاقتصادية والسياسات المؤسسية (Afonso & Sousa, 2012: 4441).

وتتمثل أهم آليات هذه العلاقة في:

أ. تحسين البنية التحتية الإنتاجية والخدمية من خلال توجيه الإنفاق الاستثماري نحو قطاعات النقل والطاقة والاتصالات، مما يقلل تكاليف التصدير.

ب. استقرار الأسعار وسعر الصرف الناتج عن إدارة فعالة للمالية العامة، وهو ما يرفع من القدرة التنافسية السعرية.

ج. تحسين بيئة الأعمال عبر تعزيز الشفافية المالية والاستقرار الاقتصادي، ما يجذب الاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو الإنتاج التصديري.

أما الدور التكاملي للشمول المالي، فهو يساهم الشمول المالي في جعل العلاقة بين كفاءة الموازنة العامة وتنافسية الصادرات أكثر استدامة من خلال:

- تحسين كفاءة التحصيل والإنفاق العام إلكترونيًا، مما يحد من الفساد المالي ويزيد الثقة في إدارة المالية العامة (IMF, 2021: 29).
- توسيع فرص التمويل الإنتاجي، خصوصًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل قاعدة مهمة للصادرات (Beck & Levine, 2020: 107).
- تحفيز الابتكار المالي، بما يعزز الإنتاجية ويزيد من قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية (Demirgüç-Kunt & Klapper, 2022: 18).

يتضح مما سبق أن كفاءة الموازنة العامة هي المحرك المالي الرئيس لتحقيق التوازن والاستدامة الاقتصادية، في حين أن القدرة التنافسية للصادرات تمثل النتيجة العملية لهذه الكفاءة، أما الشمول المالي فهو العامل الوسيط الذي يعزز أثر السياسة المالية على الأداء الاقتصادي. وعليه، فأن تكامل هذه العناصر الثلاثة يسهم في بناء اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على المنافسة الدولية، لا سيما في الاقتصادات النامية التي تسعى إلى تنويع صادراتها.

5. **تحليل صافي الموازنة العامة وتركز الصادرات في العراق:** يعتمد حساب مؤشر صافي الموازنة العامة على تقييم العجز أو الفائض للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، اما مؤشر تركز الصادرات تتراوح قيمته من (1) إلى (0) فكلما كانت قيمة درجة تركيز المؤشر قريبة من الصفر دل على درجة التنويع العالية للهيكل الإنتاجي، وبالعكس كلما اقترب المؤشر من الواحد الصحيح دل على تركيز البلد على صادرات سلعة واحدة وضعف هيكلة الإنتاجي، والجدول رقم (1) يبن تطور صافي الموازنة العامة ومؤشر تركز الصادرات في العراق للمدة (2004-2023):

جدول (1) صافي الموازنة العامة ومؤشر تركز الصادرات في العراق للمدة (2004-2023)

مليون دولار

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة العامة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مؤشر التركيز
	1	2	(1-2)=3	4	5	6	7
2004	22697	21688	1009	17810	17693	107	0.98
2005	27470	20945	6525	23697	23552	119	0.98
2006	33430	25551	7879	30529	29202	231	0.87
2007	43561	31332	12229	39587	39433	317	0.99

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة العامة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مؤشر التركيز
2008	67590	56389	11201	63726	58243	510	0.75
2009	47217	47513	(2960)	39430	39301	296	0.99
2010	59981	59944	37	51764	51763	388	1.00
2011	92998	67314	25684	79681	79496	598	0.99
2012	102443	90158	12285	94209	93971	706	0.99
2013	93585	102168	(8583)	90587	89560	679	0.97
2014	90526	97319	(6793)	85370	84410	640	0.97
2015	56942	60306	(3364)	51338	49297	385	0.88
2016	46032	56741	(10709)	41298	41033	6	0.98
2017	65390	63759	1631	57559	57130	70	0.98
2018	90103	68377	21726	86360	85799	102	0.98
2019	91004	94521	(3517)	80211	78365	173	0.93
2020	53020	63828	(10808)	46863	44306	137	0.84
2021	75229	70931	4298	73084	68804	259	0.83
2022	111515	80662	30853	118045	113097	181	0.88
2023	103376	108522	(5146)	99149	94489	428	0.86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1) و(2) وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة.
- العمود (3) من إعداد الباحث بالاعتماد على العمود (1) و(2) والأرقام بين قوسين () تعني الإشارة سالبة.
- العمود (4) و(5) و(6) بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD
- العمود (7) من إعداد الباحث بالاعتماد على العمود (4) و(5) و(6).
- تم تحويل العملة من الدينار الى الدولار من خلال المعادلة الاتية (المبلغ بالدولار=المبلغ بالدينار/ سعر الصرف الرسمي).

عند ملاحظة الجدول رقم (1) يتبين أن الموازنة العامة قد شهدت تغيرا مستمرا خلال مدة البحث حيث تناوب هذا التغير بين العجز والفائض، إذ حقق صافي الموازنة العامة فائضا ماليا خلال عام 2004 بلغ (1009) مليون دولار، واستمر هذا الفائض إلى أن بلغ (11201) مليون دولار عام 2008، كان نتيجة التحسن الملحوظ في الوضع المالي في العراق بعد رفع الحصار الاقتصادي وزيادة كميات تصدير النفط الخام بعد تغيير النظام السياسي، إن الفوائض المالية التي تحققت في تلك الأعوام والأعوام اللاحقة لو أنفقت من قبل الحكومة بفاعلية وكفاءة وبصورة صحيحة في المشاريع الاستثمارية من شأنها أن تحقق إيرادات صافية كافية يمكن أن تعزز من تحقيق الاستدامة المالية في العراق.

وبعد أن حدثت الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط عالميا وبحكم ارتباط الاقتصاد العراقي عالمياً فقد تأثر بتلك الأزمة عام 2009، إذ شهد العراق تغيرا واضحا في حجم الإيرادات العامة وفي حجم النفقات العامة، الأمر الذي أحدث حالة عجز في صافي الموازنة العامة بلغ (2960) مليون دولار، وبعد تلك الأزمة وتحسن الوضع المالي عالميا عاود صافي الموازنة العامة في العراق ليحقق فائض مالي متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2010-2012) ليبلغ (12285) مليون دولار عام (2012)، إن هذا التحسن الملحوظ في صافي الموازنة العامة خلال تلك الأعوام لا يعكس بطبيعة الحال تحسن أداء الاقتصاد المحلي، بل إن الإيرادات العامة تغطي النفقات العامة، وإن مقدار الفائض المتحقق هو نتيجة تدوير مبالغ التخصيصات الاستثمارية والتشغيلية وبرنامج تنمية الاقاليم والمحافظات من السنة السابقة إلى السنة اللاحقة بسبب انخفاض نسب التنفيذ في تلك الموازنات وفي حقيقة الأمر هو نتيجة عملية حسابية بسيطة تتضمن طرح الإيرادات من النفقات، وبما إن حجم الإيرادات النفطية تشكل النسبة الكبرى من حجم الإيرادات العامة، ومن ثم فأن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية يترتب عليه زيادة الإيرادات الفعلية عن المقدرة في الموازنة العامة مما يؤدي إلى ظهور الفائض في الموازنة العامة (جودة وصالح، 2020: 21)

وبعد هذا التحسن في صافي الموازنة العامة عادت لتعاني من عجز مالي حكومي استمر طيلت المدة (2013-2016) الى ان وصل نحو (10709) مليون دولار في عام 2016، حيث تطلب من دولة العراق توسيع الانفاق العسكري لمواجهة خطر التنظيم الإرهابي وتحرير الأراضي المغتصبة، اذ لجأت الحكومة إلى الاقتراض من أجل تغطية التزاماتها وفق انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية فضلا عن تعطل بعض الحقول النفطية من قبل التنظيم الإرهابي (داعش)، وتأثر أستمرار انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية، ثم عاود صافي الموازنة ليحقق فوائض مالية خلال عامي (2017-2018) بلغت نحو (1631-21726) مليون دولار، وبعد ذلك عاودت حالة العجز في الموازنة العامة في العراق لاسيما خلال عامي (2019-2020) إذ بلغ وعلى التوالي - (3517 10808) مليون دولار، وكانت تلك العجوزات في حجم الموازنة العامة نتيجة حدوث موجة وباء كورونا المستجد التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص.

لكن بعد تلاشي وانحسار وباء كورونا عاد الاقتصاد العراقي لحالة التعافي من جديد نتيجة ارتفاع إنتاج النفط مع رفع القيود وتعافي أسعار النفط الخام العالمية جراء زيادة الطلب العالمي مقارنة مع عام 2021، إذ أثر انخفاض الإصابات بجائحة كورونا نتيجة زيادة تلقي اللقاحات وارتفاع أسعار النفط الخام العالمية بشكل إيجابي على صافي الموازنة العامة ليسجل فائضا ماليا خلال عامي (2021-2022) بلغ نحو (4298-30853) مليون دولار، وبعد هذا التحسن في صافي الموازنة العامة عادت لتعاني من عجز مالي حكومي وصل إلى (5146) مليون دولار في عام 2023، بما يعكس استمرار هشاشة التوازن المالي. ويدل هذا التذبذب على أن السياسة المالية في العراق ظلت أسيرة تقلبات أسعار النفط، دون أن تتمكن من بناء قاعدة إيرادات مستقرة تضمن تحقيق توازن مالي مستدام.

يتضح مما سبق أن مؤشر صافي الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004–2023) يعكس هشاشة البنية المالية واعتمادها المفرط على العوائد النفطية، ما يجعل الاستدامة المالية في وضع هش ومعرض للتقلبات المستمرة.

كما يتضح من الجدول رقم (1) أن إجمالي الصادرات ارتفع بصورة مستمرة ليرتفع من (17810) مليون دولار في عام 2004 وهي أدنى قيمة لها خلال مدة الدراسة، ليصل إلى (63726) مليون دولار في عام 2008، وكذلك ارتفعت الصادرات النفطية بصورة مستمرة خلال نفس المدة لترتفع من (17693) مليون دولار عام 2004، إلى نحو (58243) عام 2008،نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً، أما مؤشر هيرشمان سجل تراجعا من (0.98%) عام 2004 الى (0.75%) عام 2008، هذا الانخفاض يعكس تحسن درجة التنويع النسبي للصادرات العراقية بمرور الوقت، وإن ظل التركيز على النفط قائمًا، أما في عام 2009، تراجع اجمالي الصادرات إلى نحو (39430) مليون دولار، أما الصادرات النفطية كذلك انخفضت إلى نحو(39301) مليون دولار، نتيجة تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية، أما مؤشر هيرشمان سجل نحو (0.99%) في عام 2009، ثم عاود اجمالي الصادرات الارتفاع بصورة مستمرة خلال المدة (2010–2012)، لترتفع من نحو (51764) مليون دولار عام 2010، لتصل نحو (94209) مليون دولار عام 2012، بسبب الارتفاع المستمر في الصادرات النفطية إذ بلغت نحو (51763) مليون دولار عام 2010، لتبلغ نحو (93971) مليون دولار عام 2012، وكذلك ارتفاع الطلب العالمي على النفط، اما بالنسبة لمؤشر هيرشمان ارتفع خلال المدة (2010–2012)، ليسجل نسبة كاملة خلال عام 2010، اذ بلغت (1%) وكذلك سجل نسب مرتفعة نحو (0.99%)، خلال عامي 2011-2012، أي تركّز شديد في النفط، بعد ذلك انخفضت الصادرات الكلية بصورة مستمرة خلال الفترة الممتدة (2013-2016) لتنخفض من نحو (90587) مليون دولار عام 2013، إلى أن بلغت نحو (41298) مليون دولار عام 2016، وكذلك انخفضت الصادرات النفطية بصورة مستمرة خلال نفس المدة لتنخفض من نحو (89560) مليون دولار عام 2013، إلى نحو (41033) عام 2016، نتيجة انهيار أسعار النفط، أما الصادرات النفطية، أما مؤشر هيرشمان بلغ مستويات متذبذبة خلال المدة الممتدة (2013-2016) ليسجل نحو (0.98%) خلال عام 2016، ثم ارتفعت الصادرات الكلية خلال عامي (2017-2018) لتسجل نحو (86360-57559) مليون دولار خلال هذين العامين، وكذلك الصادرات النفطية سجلت ارتفاعا خلال عامي (2017-2018) لتبلغ نحو (85799-57130) مليون دولار، اما بالنسبة لمؤشر هيرشمان حقق النسبة نفسها خلال عامي (2017-2018اذ بلغت نحو (0.98%)، ثم عاودت الصادرات الكلية الانخفاض خلال عامي (2019-2020) لتبلغ نحو (80211-46863) مليون دولار، نتيجة انتشار وباء كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط،، وكذلك انخفضت الصادرات النفطية خلال عامي (2019-2020) لتبلغ نحو (78365 - 44306) مليون دولار، أما مؤشر هيرشمان فقد انخفض من نحو (0.93%) خلال عام 2019، الى نحو (0.84%) خلال عام 2020، ما يشير إلى تحول تدريجي نحو تعزيز الصادرات غير النفطية، ثم ارتفعت الصادرات الكلية خلال عامي (2021-2022) لتبلغ (73084- 118045) مليون دولار، وكذلك تعافت الصادرات النفطية خلال العامي (2021-2022) لتبلغ نحو (68804-113097) مليون دولار، أما المؤشر فقد ارتفع خلال العامين من (0.83%- 0.88%)، بعدها انخفضت الصادرات الكلية إلى (99149) مليون دولار في 2023، أما الصادرات النفطية فقد انخفضت إلى (94489) مليون دولار ويُعزى هذا الانخفاض، أساسا، إلى انخفاض صادرات النفط، أما المؤشر فقد انخفض إلى نسبة (0.86 %) إذ يعدّ مؤشراً إيجابياً، إذ يدل على بداية توسع محدود في هيكل الصادرات، لكنه لا يزال بعيداً عن مستويات التنويع المطلوبة لتعزيز السياسة المالية المستدامة والحد من الاعتماد على النفط كمورد رئيس للعملة الصعبة.

يتضح مما سبق إن القيم المرتفعة للمؤشر طوال المدة (2004–2023) تكشف بوضوح أن الاقتصاد العراقي لم ينجح في تحقيق تنويع حقيقي في صادراته، إذ لا تزال الصادرات غير النفطية محدودة وغير قادرة على تعديل هيكل الاقتصاد العراقي، وتنسجم هذه النتيجة مع ما تشير إليه تقارير الأمم المتحدة حول الاقتصادات الريعية المعتمدة على مصدر وحيد، حيث يكون مؤشر هيرشمان مرتفعاً ويعكس هشاشة الاستدامة المالية وضعف القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، إذ ظلت معظم السنوات تسجل قيماً قريبة من الواحد، ما يضعف من مرونة الاقتصاد أمام التذبذبات الدولية لأسعار النفط ويزيد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بظاهرة "الاعتماد الأحادي".

مما سبق يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أنّ التطورات التي شهدها صافي الموازنة العامة في العراق خلال المدة المدروسة انعكست بشكل مباشر على القدرة التنافسية للصادرات، إذ تظهر السنوات التي سجلت فيها الموازنة تحسناً ملحوظاً في صافي الموازنة، سواء بانخفاض العجز أو بارتفاع الفائض، تحسناً موازياً في مؤشرات التنافسية، وذلك نتيجة قدرة الدولة في تلك الفترات على تعزيز الإنفاق الاستثماري الداعم للبيئة التصديرية، خصوصاً في مجالات البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتقليل اختناقات الطاقة، وعلى العكس من ذلك، تشير السنوات التي اتسع فيها العجز المالي إلى تراجع واضح في القدرة التنافسية للصادرات، حيث أدّى الضغط على المالية العامة إلى تقليص الموارد الموجهة لدعم القطاعات التصديرية، فضلا عن ما تسببه فجوات العجز من ضغوط على سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يضعف القدرة السعرية للسلع العراقية في الأسواق الخارجية، وبذلك يُظهر الجدول وجود علاقة ارتباطية واضحة بين المتغيرين، إذ تسجّل القدرة التنافسية تحسناً في الفترات التي يتحسن فيها صافي الموازنة، وتتراجع عندما تتدهور أوضاع المالية العامة، مما يؤكد أن استقرار السياسة المالية يمثل عاملاً محورياً في تعزيز القاعدة التصديرية وتنمية القدرة التنافسية في العراق.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. التحول الرقمي في المالية العامة من خلال نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني يسهم في تقليص الفساد المالي، وزيادة الكفاءة والموثوقية في إدارة الموازنة.
2. صافي الموازنة العامة اتّسم بتذبذب حاد بين الفائض والعجز خلال المدة، فبينما شهدت بعض السنوات فائضًا (مثل 2007 و2011 و2012)، حققت أخرى عجوزات كبيرة (مثل 2009 و2014 و2020)، وهذا يعكس هشاشة السياسة المالية العراقية واعتمادها الكبير على تقلبات أسعار النفط العالمية.
3. تراوحت قيمة مؤشر تركّز الصادرات بين (0.75–1.00)، مما يشير إلى تركّز شديد في سلعة واحدة (النفط) وانعدام التنويع في القاعدة التصديرية، هذا يعرّض الاقتصاد لمخاطر خارجية ناتجة عن تقلب أسعار النفط.
4. إنّ التطورات التي شهدها صافي الموازنة العامة في العراق خلال المدة المدروسة انعكست بشكل مباشر على القدرة التنافسية للصادرات، إذ تظهر السنوات التي سجلت فيها الموازنة تحسناً ملحوظاً في صافي الموازنة، سواء بانخفاض العجز أو بارتفاع الفائض، تحسناً موازياً في مؤشرات التنافسية، وذلك نتيجة قدرة الدولة في تلك الفترات على تعزيز الإنفاق الاستثماري الداعم للبيئة التصديرية.
5. وجود علاقة ارتباطية واضحة بين المتغيرين، إذ تسجّل القدرة التنافسية تحسناً في الفترات التي يتحسن فيها صافي الموازنة، وتتراجع عندما تتدهور أوضاع المالية العامة، مما يؤكد أن استقرار السياسة المالية يمثل عاملاً محورياً في تعزيز القاعدة التصديرية وتنمية القدرة التنافسية في العراق.

ثانياً. المقترحات:

1. تبني سياسات مالية موجهة نحو الكفاءة الإنتاجية، عبر إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام بما يدعم القطاعات القادرة على تعزيز الصادرات.
2. تفعيل أدوات الرقابة المالية الرقمية لتقوية الشفافية وتقليل الهدر والفساد، بما يزيد ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.
3. تنويع مصادر الإيرادات العامة بما يقلل من الاعتماد على الموارد الريعية ويعزز استقرار الموازنة وقدرتها على دعم النشاط التصديري.
4. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل البنى التحتية ذات العلاقة المباشرة بالصادرات (النقل، الموانئ، الاتصالات).
5. تحسين كفاءة الإدارة الضريبية والإنفاق العام باستخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الكفاءة والتحصيل والرقابة.
6. التركيز على بناء القدرات المؤسسية في إدارة المالية العامة وتطوير أدوات تقييم كفاءة الإنفاق وأثره على النمو والصادرات.
7. ضرورة تبنّي استراتيجية وطنية لتنويع الصادرات عبر دعم القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الجنابي، طاهر، 2007، علم المالية الماعة والتشريع العالي، القاهرة، العاتك الصناعة الكتاب.
2. زملط، طارق موسى صالح، 2022، كفاءة الموازنة العامة وأثرها على الحد من الفساد المالي في ضوء التشريعات الفلسطينية،
3. سيرين بن قارة،، ابتهال زيغم، 2023، التحول الرقمي في جامعة 8 ماي 1945 - قالمة - كخيار استراتيجي لضمان جودة الإدارة الجامعية دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير،
4. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة.
5. البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Afonso, A., & Sousa, R. (2012). The macroeconomic effects of fiscal policy. Applied Economics, 44(34), 4439–4454
2. International Monetary Fund (IMF). (2021). Fiscal Monitor: Strengthening the Credibility of Public Finances
3. Beck, T., & Levine, R. (2020). Finance and opportunity. World Development, 135, 105–128
4. Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. (2022). Financial inclusion, digitalization, and development. IMF Working Paper.